



الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

الدورة الحادية والعشرون
(30 أيار/مايو - 2 حزيران/يونيه 2023)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية
الدورة الثامنة والسبعون
الملحق رقم 39



الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما
بين بلدان الجنوب

الدورة الحادية والعشرون
(30 أيار/مايو - 2 حزيران/يونيه 2023)



الأمم المتحدة • نيويورك، 2023

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2345

المحتويات

الصفحة	الفصل
4	الأول - المقررات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها الحادية والعشرين
12	الثاني - الجزء العام الرفيع المستوى
12	ألف - افتتاح الدورة
12	باء - عرض تقارير عن التنفيذ
12	جيم - المناقشة
18	الثالث - مناقشة مواضيعية: "تسريع التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي"
25	الرابع - تقرير الفريق العامل
26	الخامس - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجنة
27	السادس - مسائل أخرى
28	السابع - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الحادية والعشرين
29	الثامن - اختتام الدورة
30	التاسع - مسائل تنظيمية
30	ألف - تاريخ الدورة ومكان انعقادها
30	باء - الحضور
30	جيم - انتخاب أعضاء المكتب
31	دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
	المرفقان
32	الأول - قائمة المشاركين في الدورة الحادية والعشرين للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب
34	الثاني - قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها الحادية والعشرين

الفصل الأول

المقررات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها الحادية والعشرين

1 - اعتمدت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المقررات التالية في دورتها الحادية والعشرين:

المقرر 1/21

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إنه تؤكد من جديد قرار الجمعية العامة 134/33 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 1978، الذي أقرت فيه الجمعية خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية⁽¹⁾،

وإنه تؤكد من جديد أيضاً وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عقد في نيروبي في الفترة من 1 إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2009، وهي وثيقة أقرتها الجمعية العامة في قرارها 222/64 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2009⁽²⁾،

وإنه تؤكد من جديد كذلك وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عقد في بوينس آيرس في الفترة من 20 إلى 22 آذار/مارس 2019، وهي وثيقة أقرتها الجمعية العامة في قرارها 291/73 المؤرخ 15 نيسان/أبريل 2019⁽³⁾،

وإنه تشير إلى مقررها 1/20، وكذلك قرار الجمعية العامة 185/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022،

وإنه تؤكد من جديد قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحدٍ يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالإستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

(1) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، 30 آب/أغسطس - 12 أيلول/سبتمبر 1978 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.78.II.A.11 والنصوب)، الفصل الأول.

(2) قرار الجمعية العامة 222/64، المرفق.

(3) قرار الجمعية العامة 291/73، المرفق.

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرار الجمعية العامة 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام العالمي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد كذلك اتفاق باريس⁽⁴⁾، وإذ تشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ⁽⁵⁾ التي لم تودع بعد صكوك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك وفي أقرب وقت ممكن،

وإذ تؤكد من جديد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل عنصرا مهما من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية باعتباره عنصرا مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب، وليس بديلا عنه، وإذ تسلّم بأهميته المتزايدة وماضيه المختلف وخصوصياته، وإذ تؤكد أنه ينبغي النظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره تعبيراً عن التضامن بين شعوب الجنوب وبلدانه، على أساس تجاربها وأهدافها المشتركة، وإذ تكرر تأكيد ضرورة أن يظل هذا التعاون مسترشداً بمبادئ احترام السيادة الوطنية، والملكية الوطنية والاستقلال الوطني، والمساواة، وعدم فرض الشروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المنفعة المتبادلة،

وإذ تؤكد من جديد أيضا زيادة مساهمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في القضاء على الفقر ومكافحة مظاهر اللامساواة داخل البلدان وفيما بينها وتحقيق التنمية المستدامة، وإذ تشجع البلدان النامية على القيام طوعا بتكثيف جهودها لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وعلى مواصلة تحسين فعالية تميمتها وفقا للأحكام الواردة في وثيقة بونينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإذ تلتزم بمواصلة تعزيز التعاون الثلاثي باعتباره وسيلة لتسخير التجارب والخبرات ذات الصلة لخدمة التعاون الإنمائي،

وإذ تحيط علما بتوصيات الأمين العام، بما في ذلك زيادة المساهمات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وغيره من آليات التمويل ذات الصلة لتمكين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من النهوض بمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تتادي بها البلدان النامية، بموارد كافية،

وإذ تشير إلى أن التعاون الثلاثي يُكمّل ويُضيف قيمة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تمكين البلدان النامية الطالبة من الحصول، على نطاق أوسع، على مزيد من الموارد والخبرات والقدرات التي تقرر هي أنها بحاجة إليها من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المستدامة المتفق عليها دوليا،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ ما يهدد صحة الإنسان وسلامته ورفاهه من أخطار بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) علاوة على ما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة

(4) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(5) Series Treaty, United Nations, vol. 1771, No. 30822.

وما ألحقته الجائحة من أثر مدمر بحياة الناس وسبل عيشهم وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هم الأكثر تضررا منها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول تعجلاً بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذاً كاملاً والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلّم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بالألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تسلّم بأن جائحة كوفيد-19 والنزاعات الجارية وتغير المناخ وما لها جميعاً من آثار سلبية تتسبب في تحديات إضافية في ما يتعلق بالقضاء على الفقر والأمن الغذائي والأمن الطاقوي وتكاليف المعيشة، وأن البلدان النامية تتأثر بشكل غير متناسب بهذه التحديات،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ مقرر اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب 1/20، مع التركيز على التدابير التي اتخذتها كيانات الأمم المتحدة لتوسيع نطاق ومدى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال سياساتها وأعمالها البرنامجية وتمويلها للتصدي للتحديات التي تواجه بلدان الجنوب، كل في إطار ولايته ومزاياه النسبية⁽⁶⁾،

وإذ تحيط علماً أيضاً بتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بونينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة بونينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب⁽⁷⁾،

وإذ تحيط علماً كذلك بالتدابير المتخذة في تنفيذ المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والتقدم الذي يحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن الجهود الرامية إلى تحسين الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة في المكتب، ودور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في التصدي لجائحة كوفيد-19،

1 - **تؤكد** أن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب هي هيئة حكومية دولية رئيسية في منظومة الأمم المتحدة لاستعراض وتقييم التقدم المحرز على صعيد العالم وعلى نطاق المنظومة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وفي دعمهما؛

2 - **تؤكد أيضاً** أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً عن التعاون بين الشمال والجنوب، بل هو مكمل له؛

(6) SSC/21/2.

(7) SSC/21/1.

3 - **تؤكد من جديد** الولاية والدور المركزي المنوطين بمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه مركز التنسيق المعني بتعزيز وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية، على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وتطلب إلى الأمين العام في هذا الصدد أن يقدم، خلال الدورة الثانية والعشرين للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، معلومات إضافية عن المهام والواجبات المحددة التي ستضطلع بها مديرة المكتب والتي ستنشأ عن تعيينها مبعوثة الأمين العام المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع مراعاة الطلبات التي قدمتها الدول الأعضاء لتحسين تأثير المكتب وتعزيز الكفاءة والفعالية والشفافية فيه تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مجالات منها الموارد المالية والبشرية وموارد الميزانية؛

4 - **تؤكد** ضرورة تحسين الشفافية والمساءلة والكفاءة والفعالية في مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتعترف بالخطوات التي اتخذها المكتب في هذا الصدد؛

5 - **تلاحظ مع التقدير** إنشاء الآلية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ودورها في التشجيع على تقديم الدعم المشترك لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتبادل المعلومات عن الأنشطة الإنمائية وعن النتائج التي تحققت مختلف المؤسسات، كل من خلال نموذج العمل الذي ينتهجه دعماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

6 - **تسأل** بالحاجة إلى دعم كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها للمبادرات فيما بين بلدان الجنوب، في مجالات من بينها تنسيق السياسات، وتنمية القدرات، والبحث والتحليل، وإقامة الشبكات، وبناء الشراكات والتمويل، وتطلب إلى جميع صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة أن تدرج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياساتها وأطرها الاستراتيجية، حسب الاقتضاء وبما يتسق مع ولاية كل منها؛

7 - **تحيط علماً** بمختلف التجارب والنهج الإنمائية ذات الطابع المحلي المتبعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتكرر تأكيد أهمية التعلم وتبادل الممارسات الجيدة، بسبل منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون الثلاثي من خلال منصات مثل منصة غالاكسي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمننديات الإقليمية للتنمية المستدامة، وغيرها من منابر تبادل المعارف التي تدعمها مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة؛

8 - **تسأل** بضرورة تعزيز فعالية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال مواصلة تعزيز خضوع كل طرف للمساءلة المتبادلة، وزيادة الشفافية، وفقاً للخطط والأولويات الإنمائية الوطنية، وتسلم أيضاً بأن تأثير التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن يقيّم بهدف تحسين نوعيته، حسب الاقتضاء، بطريقة تركز على النتائج، وتشجع في هذا الصدد الشركاء ذوي الصلة على مواصلة تعزيز فعالية التنمية لكل من الطريقتين وتقييم أثرهما، مع الأخذ في الاعتبار، حسب الاقتضاء، الأحكام الواردة في وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية⁽⁸⁾؛

(8) قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق.

- 9 - **ترحب** بوضع إطار مفاهيمي أولي لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو ما يمثل نقلة نوعية في قياسه، وبقيام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بدور الراعي المشارك للعمل المضطلع به لوضع هذا الإطار، بما في ذلك في مجال بناء القدرات، بقيادة بلدان الجنوب واستنادا إلى آليات تقودها البلدان، وتشجع البلدان النامية على تقديم تقارير إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لدعم زيادة تحسين الإطار المفاهيمي، وتعترف بأهمية استكشاف الخيارات الممكنة لقياس التعاون الثلاثي؛
- 10 - **تدعو** منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تشجيع الشركاء في التنمية على نقل التكنولوجيات وفق شروط متفق عليها بشكل متبادل، وتقديم الدعم في مجال بناء القدرات للبلدان النامية في إطار السعي إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽⁹⁾؛
- 11 - **تشجع** كيانات الأمم المتحدة على دعم البلدان النامية في مراعاة منظورات التعاون الإنمائي، بما في ذلك منظورات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، في إعداد وعرض تقارير الاستعراض الوطني الطوعي بشأن التنمية المستدامة؛
- 12 - **تلاحظ** أن استراتيجية الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تحمل، في سياق الإصلاحات الأوسع نطاقا لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، إمكانية تعزيز دور وتأثير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال حشد خبرات العديد من مؤسسات الأمم المتحدة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛
- 13 - **تكرر تأكيد** أن كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ينبغي أن تعزز دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بناءً على طلب من البلدان النامية وفي إطار يكفل امتلاك هذه البلدان وقيادتها لزام الأمور، من خلال نهج يُتبع على نطاق المنظومة، مع إيلاء الاعتبار لولاية كل منها ولمزاياها النسبية؛
- 14 - **تشجع** على مواصلة وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجائحة وغيرها من الأزمات المتعددة في إطار متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، وتدعو إلى مواصلة الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ذات الصلة تقديم الدعم في هذا الصدد، لا سيما في مجالات تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وقر بالحاجة إلى حصول الجميع، بإنصاف ودون تمييز، على خدمات رعاية صحية أساسية جيدة وعلى لقاحات وعلاجات ووسائل تشخيص مأمونة وفعالة وجيدة وميسورة التكلفة فيما يتعلق بكوفيد-19؛
- 15 - **ترحب** بالشبكات وعمليات التبادل بين مؤسسات الجنوب في البلدان النامية، وتطلب إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يعمل، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، على مواصلة تعزيز الحوار والتعاون مع هذه المؤسسات وفيما بينها، بالاستفادة من العمل المضطلع به على الصعيد الإقليمي والأقاليمي والعالمي بغية النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لمواجهة التحديات الإنمائية الملحة، بما في ذلك التحديات الناشئة من جراء جائحة كوفيد-19، والإبلاغ عن النتائج في التقارير السنوية للأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(9) قرار الجمعية العامة 1/70.

16 - **ترحب أيضا** بالابتكارات التي تعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتوسع نطاقه، وتسلم في هذا الصدد بأهمية تعزيز بناء الشراكات، بما في ذلك العمل مع الشركاء في الحكومات، والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، وبأهمية تعبئة الموارد، بما في ذلك المساهمات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتقاسم التكاليف مع أطراف ثالثة، والتمويل الموازي، والتبرعات العينية، والترتيبات الخاصة لإدارة الصناديق مثل الترتيبات المتعلقة بصندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة ومرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع؛

17 - **تسلم** بضرورة تعبئة الموارد الكافية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتدعو في هذا السياق جميع البلدان التي لديها القدرة على دعم هذا التعاون من خلال زيادة المساهمات في صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وفي صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفقا لقرار الجمعية العامة 263/57 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2002، إلى أن تفعل ذلك وأن تدعم المبادرات الأخرى المتخذة لفائدة جميع البلدان النامية، بما في ذلك عمليات نقل التكنولوجيا فيما بين البلدان النامية؛

18 - **ترحب** بدعم الشركاء في التنمية للتعاون الثلاثي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلدان الجنوب، وتحث البلدان المتقدمة النمو على مواصلة تقديم المساعدة المالية والعلمية والتكنولوجية إلى البلدان النامية لسد الفجوات الرقمية وتحسين تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار للتعبيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030؛

19 - **تسلم** بأهمية استمرار مد جميع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بما يكفي من الموارد، وتكرر تأكيد أهمية مواصلة الإصلاح الإداري للمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من أجل التكيف مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وتعرب عن دعمها لهذا الإصلاح باعتباره مفتاحا للاستثمارات الكبيرة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، من أجل التصدي بشكل أفضل للتحديات العالمية وزيادة تعبئة القطاع الخاص؛

20 - **تسلم أيضا** بدور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعزيز القدرة على الاتصال الإلكتروني والتحول الرقمي داخل البلدان النامية وفيما بينها، وتدعو في هذا الصدد مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومنظومة الأمم المتحدة إلى القيام، وفقا لولاية كل منهما، بدعم الجهود الرامية إلى وضع وتنفيذ سياسات لسد الفجوات الرقمية والتعبيل بالتحول الرقمي لتحسين تقديم الخدمات العامة في الجنوب؛

21 - **تحث** الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشأن الوصول إلى العلم والتكنولوجيا والابتكار عن طريق إيجاد أوجه تآزر وتطوير الخبرات وتعزيز الموارد في مختلف المناطق والمؤسسات، وترحب في هذا الصدد بمؤتمر القمة المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار المقرر عقده في هافانا في إطار الجهود المبذولة لتعزيز التعاون في هذا المجال بما يعزز استفادة جميع الناس منه؛

- 22 - **ترحب** بعقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وترحب بالإعلان السياسي⁽¹⁰⁾ الذي يسلم بالحاجة إلى مواصلة تعزيز التعاون على جميع المستويات؛
- 23 - **ترحب أيضا** بنتائج الاجتماع الوزاري المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عُقد في عام 2023 خلال مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، في الدوحة، بشأن تسخير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- 24 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً شاملاً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر، بما في ذلك التوصيات والمقترحات المقدمة في تقريره، إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها الثانية والعشرين، في عام 2025؛
- 25 - **تطلب** إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم معلومات مستكملة عن الدعم المقدم للمبادرات الأقاليمية، والتقدم الذي يحرزها البرنامج ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بتعزيز وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تقريره المقدم إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها الثانية والعشرين.

المقرر 2/21

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إن تضع في اعتبارها الآراء المعرب عنها في دورتها الحادية والعشرين،

توافق على جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والعشرين المقرر عقدها في عام 2025 على النحو التالي:

- 1 - افتتاح الدورة.
- 2 - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- 3 - النظر في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ مقرر اللجنة الرفيعة المستوى 1/21
- 4 - النظر في تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الدورة الثانية والعشرين للجنة الرفيعة المستوى.

(10) قرار الجمعية العامة 289/77، المرفق.

- 5- المناقشة المواضيعية⁽¹⁾.
- 6- اعتماد تقرير الفريق العامل.
- 7- الموافقة على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجنة الرفيعة المستوى.
- 8- مسائل أخرى.
- 9- اعتماد تقرير اللجنة الرفيعة المستوى عن أعمال دورتها الثانية والعشرين.

(1) يُقرّر موضوع المناقشة استناداً إلى مشاورات يجريها مكتب اللجنة الرفيعة المستوى مع الدول الأعضاء.

الفصل الثاني

الجزء العام الرفيع المستوى

ألف - افتتاح الدورة

- 2 - في الجلسة الأولى، المعقودة في 30 أيار/مايو 2023، قام رئيس الدورة الحادية والعشرين للجنة، بيتر موهان مايثري بيريس (سري لانكا)، بافتتاح الدورة والإدلاء ببيان استهلاكي.
- 3 - وفي الجلسة ذاتها، أدلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببيان.

باء - عرض تقارير عن التنفيذ

- 4 - نظرت اللجنة في جلساتها الأولى والثانية، المعقودتين في 30 أيار/مايو، وفي جلساتها الثالثة المعقودة في 31 أيار/مايو، في البنود 2 و 3 و 4 من جدول أعمالها.
- 5 - وفي الجلسة الأولى، عرضت مديرة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الوثائق التالية:

(أ) تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بونينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة بونينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (SSC/21/1)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن التدابير التي اتخذتها مؤسسات الأمم المتحدة لتنفيذ المقرر 1/20 الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتعزيز التضامن الإنساني والتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جنوب الكرة الأرضية وخارجه (SSC/21/2).

جيم - المناقشة

- 6 - من بداية المداولات، أعادت البلدان النامية تأكيد اقتناعها الراسخ بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مظهر من مظاهر التضامن بين شعوب الجنوب وبلدانه يسهم في رفاهها الوطني واعتمادها على الذات، وطنيا وجماعيا، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. واستشهدت بالوثيقة الختامية لنيروبي ووثيقة بونينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذكرت أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يجب أن يقوده وتضع جدول أعماله بلدان الجنوب، وأنه ينبغي أن يظل مسترشدا بمبادئ احترام السيادة الوطنية، وتولي السلطات الوطنية زمام الأمور والاستقلال الوطني، والمساواة، وعدم فرض الشروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المنفعة المتبادلة.

7 - وجددت عدة وفود التأكيد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب، بل هو مكمل له. ولذلك فإن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بين البلدان النامية وتوسيع نطاقه ينبغي ألا يحد من التزام البلدان المتقدمة النمو وتعهداتها الطويلة الأمد من حيث حجم المساعدة الإنمائية الرسمية ونوعيتها.

8 - وبالانتقال إلى السياق العالمي الذي جرى فيه التعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال العامين الماضيين، أوضحت الوفود أن بلدانها كانت تواجه الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والآثار السلبية لتغير المناخ، والضغط التضخمي العالمية، والتحديات المرتبطة بأسواق الغذاء والوقود والأسواق المالية، فضلا عن انخفاض الموارد المتاحة لتمويل التنمية.

9 - وكان هناك توافق واسع في الآراء على أنه بعد مرور ثماني سنوات على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فإن عقودا من المكاسب الإنمائية قد تم تقويضها أو عكس مسارها. وأشارت عدة وفود إلى التحديات غير المسبوقة التي يعاني منها العالم النامي، ولاحظت أن هذه التحديات، بما في ذلك الجائحة وتغير المناخ والنزاعات المسلحة، لا يجري التصدي لها بالسرعة الكافية. ومن ثم شددت على الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لمواجهة تداعيات تلك الأزمات المتعددة. وكما كان الحال في الدورة العشرين للجنة في عام 2021، شددت الوفود على أن التعاون الدولي والتضامن العالمي المتعدد الأطراف لم يكونا ضروريين أكثر من أي وقت مضى لمواجهة التحديات الحالية وإعادة البلدان النامية إلى المسار الصحيح لتنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشكّل الخطر المتوقع المتمثل في عدم تحقيق الأهداف بحلول عام 2030 مصدر قلق كبير بين الوفود، وهو الحافز وراء معظم المقترحات الإصلاحية المقدمة.

10 - ورأى العديد من المتكلمين أن الدورة الحادية والعشرين للجنة فرصة لا لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في الوثائق التأسيسية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب فحسب، بل أيضا لإبراز أهمية هذا التعاون في التعافي من الجائحة وفي التصدي للأزمات العالمية المتعددة. ورأى أحد الوفود أن الأولويات العليا المبينة في استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام 1995، بما في ذلك التجارة والاستثمار، وإدارة الديون، والبيئة، والتخفيف من حدة الفقر، ينبغي أن تظل على رأس جدول أعمال بلدان الجنوب. ولا يقل عن ذلك أهمية الحاجة إلى معالجة تمويل الاحتياجات الإنمائية لبلدان الجنوب، وإنشاء منافع عامة رقمية، وتعزيز الشراكات الإنمائية الموجهة نحو تحقيق النتائج والمستدامة ماليا.

11 - وأقرت وفود البلدان النامية كذلك بأنه في حين أعاقَت الجائحة وتغير المناخ والنزاعات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأضررت باقتصاداتها بشدة، فإن هذه الأزمات ألهمت أيضا تعاوننا قويا فيما بينها من أجل دعم التعافي من الجائحة والتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

12 - وكررت البلدان المتقدمة كمجموعة تأكيد التزامها بدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، معتبرة إياه محركا إيجابيا لتنفيذ خطة عام 2030 ومكملا للتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي، ينبغي مواءمته مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة كي يتسنى للجهات الفاعلة في مجال التنمية من بلدان الشمال والجنوب أن تعمل معا بانسجام وتستفيد من نقاط القوة لدى كل منها. وفي حين شددت المجموعة على جدوى التعاون فيما بين بلدان الجنوب في التعجيل باعتماد وتنفيذ الممارسات الجيدة، ولا سيما على الصعيد الإقليمي، وفي توسيع نطاق ما يصلح في سياقات محددة، فقد أعربت عن رأي مفاده

أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن يحقق تقدماً كبيراً نحو القضاء على الفقر وبلوغ أهداف التنمية المستدامة والمساهمة في التعافي من الجائحة بشكل أسرع وأفضل. وبالتالي، فمن المهم للغاية أن يظل التعاون فيما بين بلدان الجنوب متسقاً تماماً مع خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، فضلاً عن الالتزامات العالمية، مثل اتفاق باريس وإطار كونيغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. وكوّرت المجموعة كذلك تأكيداً تشديدياً منذ أمد بعيد على أهمية التعاون الثلاثي باعتباره نموذجاً إنمائياً متوائماً مع التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتعزيز التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والمنظمات الدولية. وأقرت المجموعة، في إطار التزامها بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، (أ) بالدور الحاسم لبناء القدرات ونقل المعارف في شراكاتها؛ و (ب) قيمة مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمؤسسات الدولية، لتحقيق الإمكانيات الكاملة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وبالإضافة إلى تسليط الضوء على مساهمات الجماعة الإيبيرية - الأمريكية، أعلن أحد الوفود عن اجتماع بشأن التعاون الثلاثي من المقرر عقده في لشبونة في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

13 - وشددت أيضاً مجموعة من أقل البلدان نمواً على أهمية التعاون الثلاثي في تقديم الدعم، مثل التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، من أجل التعافي من كوفيد-19، مع معالجة مسألتي تغير المناخ والأمن الغذائي أيضاً. وشددت كذلك على حاجتها إلى الوصول إلى العلم والتكنولوجيا والابتكار، ورحّبت بمؤتمر القمة المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار المقرر عقده في هافانا يومي 15 و 16 أيلول/سبتمبر 2023 في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون في هذا المجال. ودعت المجموعة إلى (أ) التسهيل بتقديم الدعم من بلدان الجنوب لإتاحة وصول جميع منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة؛ و (ب) إبرام اتفاقات تجارية إقليمية ودون إقليمية وأقاليمية تتيح لصادرات أقل البلدان نمواً فرصاً إضافية للوصول إلى الأسواق؛ و (ج) زيادة المشاركة في آليات التمويل المبتكر، مثل التمويل المختلط، ودعم اعتماد نظام لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً على النحو المتفق عليه في برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً، و (د) الوصول إلى جزء من الصناديق السيادية للبلدان النامية المتاحة للاستثمار في الخارج، و (هـ) دعم مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً. وأشارت المجموعة إلى أن الحوارات والسياسات الرامية إلى تحسين تنسيق إدارة وتنظيم الهجرة لا بد منها لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ويلزم بالقدر نفسه وجود حوارات بين النظراء من قادة بلدان الجنوب وسياسات للحكومة الفعالة بهدف تحويل بلدان جنوب الكرة الأرضية إلى أماكن أكثر أمناً وازدهاراً لمن يعيش ويعمل فيها. وشددت المجموعة على أن برنامج عمل الدوحة يدعو بلدان جنوب الكرة الأرضية إلى زيادة تعزيز دعمها لأقل البلدان نمواً، ولا سيما في مجالات المساعدة التقنية، والبنية التحتية، والطاقة، والعلم والتكنولوجيا، والتجارة، والاستثمار، والتعاون في مجال النقل العابر، وتبادل الممارسات الجيدة في مجال بناء القدرات الإنتاجية.

14 - ودعا وفد يمثل البلدان النامية غير الساحلية إلى تقديم مساعدة مماثلة لتلك المقدمة إلى أقل البلدان نمواً لمواجهة تحديات من قبيل عدم وجود منفذ بري إلى البحر، والعزلة عن الأسواق العالمية، وارتفاع تكاليف العبور، وهي تحديات لا تزال تفرض قيوداً شديدة تتعكس في ارتفاع مستويات الديون وانخفاض القدرة على تنفيذ خطة عام 2030 أو برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024.

ولمواجهة تحديات الربط بوسائل النقل، والتحول الهيكلي المحدود، والاعتماد المفرط على السلع من الموارد الطبيعية، دعت أقل البلدان نموا الشركاء في التنمية من بلدان الجنوب والشمال إلى توسيع نطاق تعاونهم في مجال نقل التكنولوجيا وتطوير القدرات الإنتاجية بغية تمكين البلدان النامية غير الساحلية من الحصول على حصة أكبر من القيمة المضافة محليا بدلا من تصدير السلع غير المعالجة.

15 - واعتبرت وفود البلدان المستوردة الصافية للطاقة ارتفاع أسعار الطاقة وتقلبها دليلا على أن التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة له أهمية قصوى في تحقيق أهدافها الإنمائية الطويلة الأجل وتطوير قدرتها على الصمود في وجه الصدمات الخارجية.

16 - واقترحت عدة وفود حلولاً عملية جديدة يؤخذ بها من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، تشبهاً مع توصيات مدير البرنامج الإنمائي المقدمة إلى اللجنة بشأن الحاجة إلى (أ) توسيع نطاق مبادرات التعاون الناجحة فيما بين بلدان الجنوب للتعبير بالتعافي من آثار جائحة كوفيد-19 و (ب) زيادة الاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم للجميع، والتحول الرقمي، والتكنولوجيات المستدامة، والمساعدة الإنسانية، والحوكمة، والنظم النقدية والمالية، وتعزيز القدرات الإنتاجية وتحييد أثر انبعاثات الكربون.

17 - وبالمثل، احتجت بعض الوفود بأن البلدان تحتاج حالياً، أكثر من أي وقت مضى، إلى تعاون دولي فعال وتضامن عالمي حقيقي، وهو ما يكمن في صميم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبناء على ذلك، أعربت تلك الوفود عن اتفاقها مع دعوة الأمين العام إلى إعادة التفكير بشكل عاجل في كيفية توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتعزيز قدرات البلدان النامية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، شدد العديد من المتكلمين على دور التكنولوجيات الرقمية في النهوض بتبادل المعارف وشددوا على أهمية تعزيز الحصول على التكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيات الخضراء، ونقلها بشروط متفق عليها بصورة متبادلة، في البلدان النامية. ولذلك دعوا إلى توسيع نطاق مراكز الامتياز والمبادرات الرامية إلى دعم البلدان النامية في اكتساب القدرات اللازمة للبحث والتطوير.

18 - وللتغلب على قيود التمويل، دعا المتكلمون إلى (أ) قيام المؤسسات المالية الإقليمية والمتعددة الأطراف التي تقودها بلدان من الجنوب بتوسيع نطاق التمويل الابتكاري للتنمية المستدامة بوصفه تمويلاً مكملاً للمساعدة الإنمائية الرسمية باستخدام طائفة من الصكوك من قبيل المنح والتمويل بشروط ميسرة وتخفيف عبء الدين وتوسيع نطاق منح القروض، و (ب) إنشاء منتدى لوزراء المالية والتنمية والخارجية في البلدان النامية لمناقشة المسائل الحيوية واستكشافها والبت فيها وتعزيز التعاون. وعلاوة على ذلك، قال أحد الوفود إنه أنشأ الصندوق العالمي للتنمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمركز العالمي لتعزيز التنمية، وزاد الاستثمار في صندوق السلام والتنمية المشترك بين الصين والأمم المتحدة. وأشار وفد آخر إلى أنه دخل في شراكة مع البرنامج الإنمائي وساهم بمبلغ 10 بلايين دولار في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالمثل، قال أحد الوفود إنه قام، مع التركيز على أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بتقديم أكثر من 300 خط ائتمان بشروط ميسرة تزيد قيمتها على 31 بليون دولار، وإن مشاريع يزيد مجموع قيمتها على 4 بلايين دولار قد نُفذت.

19 - وللمساعدة في التغلب على أوجه الضعف المتعددة الأبعاد التي تعزى أساساً إلى فخ الدخل المتوسط، شدد أحد الوفود على الحاجة إلى تحسين التدابير الرامية إلى رفع البلدان النامية من هذه الفئة

ليصبح لها مركز بلدان متوسطة الدخل، مشيراً إلى أن هذا الرفع ينبغي ألا يشكّل عقاباً أو عقبة أمام استمرار التعاون والمساعدة الدوليين.

20 - وشددت الوفود بقوة على أهمية تعددية الأطراف فيما بين بلدان الجنوب في التصدي للأزمات العالمية. وأشارت إحدى المجموعات إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أفريقيا وسبيلة محورية للتعاون الدولي من أجل تعزيز الطريق المؤدية إلى تحقيق تعاف مرن وتنمية مستدامة. وفي رأيها، فإن التعاون بين بلدان جنوب الكرة الأرضية ينطوي على إمكانية تحقيق نتائج مثمرة في مجالات حيوية من قبيل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والعمل المناخي، والتعاون الرقمي، والتجارة، ومكافحة الأمراض والوقاية منها. ومن الأمثلة المقدمة في هذا الصدد الاستجابة الصحية للجائحة بقيادة المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، وأطر التعاون فيما بين بلدان الجنوب الرامية إلى تبادل المعارف وإقامة الشراكات، والحوارات المتعلقة بالسياسات الرامية إلى اعتماد معايير إقليمية منسقة لتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة.

21 - ومن الشواغل المشتركة بين الوفود النزاعات المستمرة التي تعطل سلاسل الإمداد وتزيد من تقادم انعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة، من بين أزمات أخرى.

22 - وشددت الوفود، فرادى وجماعات، على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في التصدي للأزمات على الصعيد الإقليمي. وأشارت إحدى المجموعات إلى أنه يمكن، بل ويجب، أن يشكّل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي محور تركيز سياساتها الوطنية والإقليمية والدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بنهاية العقد الحالي، من خلال قنوات تسمح لبلدان جنوب الكرة الأرضية بتبادل تدابير السياسة العامة في احتواء انتشار كوفيد-19 والتخفيف من تداعياته الاجتماعية والاقتصادية، وذلك دون التقليل من أهمية الشراكات بين الشمال والجنوب.

23 - ولتوضيح التقدم المحرز حالياً في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، سلطت وفود عديدة الضوء على مبادرات في مختلف القطاعات، بما في ذلك تنظيم دورات لتنمية قدرات المدربين في بلدان جنوب الكرة الأرضية؛ وإيفاد خبراء إلى البلدان النامية؛ وتوفير المنح الدراسية والزمالات للطلاب والأكاديميين؛ ودعم إقامة البنية التحتية للنقل والطاقة والاتصالات؛ وتعزيز القدرات المؤسسية لمواجهة تحديات من قبيل كوفيد-19 وتغير المناخ.

24 - ومن الاتجاهات الهامة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي أبلغت عنها وفود عديدة البرامج العابرة للحدود والأقاليمية التي تغطي مجالات عديدة، منها تنمية القدرات، وبناء السلام، وإدارة المخاطر، والقدرة على الصمود، وتحليل النزاعات، والحوارات المتعلقة بالسياسات. وذكر أحد الوفود أنه يمكن لبلدان الجنوب، من خلال العمل معاً، أن تخلق أوجه تكامل أو تآزر على مستوى خبراتها الفنية وممارساتها الجيدة ومواردها، بما يعود عليها بالمنفعة المتبادلة ويمكنها من التصدي للتحديات المشتركة.

25 - وحظي قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب باهتمام كبير خلال المناقشة التي ركزت على الإطار الذي سبق أن ناقشته اللجنة الإحصائية في عام 2022. وقامت عدة وفود، استناداً إلى تجاربها الناجحة، بحثاً المزيد من البلدان على تجريب هذا القياس، لأن ذلك من شأنه أن يبرهن على مساهمات بلدان جنوب الكرة الأرضية في التنمية المستدامة في وقت تتناقص فيه المساعدة المقدمة من المصادر التقليدية. غير أن بعض الوفود رأت أن أي مبادرات لقياس أثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن تكون طوعية

ولا ينبغي استخدامها لإعادة النظر في الالتزامات المالية للبلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية.

26 - ورحبت عدة وفود بالمديرة الجديدة لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأشادت بعمل المكتب، بما في ذلك تعاونه مع مختلف كيانات الأمم المتحدة ومكتب التنسيق الإنمائي واللجان الإقليمية. وأعربت الوفود عن تطلعها إلى التنفيذ الناجح للإطار الاستراتيجي للمكتب للفترة 2022-2025، ودعت في الوقت نفسه إلى زيادة المساهمات المالية في الصناديق العديدة التي يديرها المكتب. ورحبت إحدى مجموعات البلدان بإعداد المكتب لدليل عن إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية وعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي. وأعربت المجموعة أيضا عن تقديرها للتعاون بين مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وفريق أصدقاء الاستعراضات الوطنية الطوعية في إدماج منظورات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تقارير الاستعراض الوطني الطوعي بشأن التنمية المستدامة.

27 - وشارك في المناقشة العامة ممثلون عن عدة وكالات متخصصة وبرامج وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وسلطوا الضوء على السياسات الموضوعية والبرامج المنفذة لدعم مبادرات الدول الأعضاء للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، من قبيل تيسير نقل التكنولوجيا، وتنمية القدرات، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر والأخطار، وتعبئة الموارد، وتعزيز العدالة الاجتماعية، والعمل اللائق، والنمو الاقتصادي الشامل. وأبلغت أيضا منظمات عديدة من منظمات الأمم المتحدة عن دعمها لاستجابة الدول الأعضاء الطارئة لجائحة كوفيد-19 ولجهود التعافي منها. واستمعت الوفود أيضا إلى جوانب غير معروفة جيدا من عمل إحدى منظمات الأمم المتحدة في مساعدة البلدان النامية على استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية لأغراض التنمية.

الفصل الثالث

مناقشة مواضيعية: "تسريع التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي"

- 28 - نظرت اللجنة في البند 5 من جدول الأعمال في جلستها الرابعة المعقودة في 31 أيار/مايو.
- 29 - وأدلى رئيس اللجنة بملاحظات افتتاحية وأعطى الكلمة لرئيس الجمعية العامة ومدير المكتب لإلقاء كلمتين ترحيبيا بالحضور. ثم دعا الرئيس مدير المناقشة، بن دوتسي مالور من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، إلى تيسير المناقشة.
- 30 - وركزت المناقشة المواضيعية على الطريقة التي يمكن بها للبلدان والجهات الشريكة معها، منفردة ومجمعة، تسريع التعافي من جائحة كوفيد-19 وتنفيذ خطة عام 2030 من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بدعم من منظومة الأمم المتحدة. وإزاء هذه الخلفية، قام متكلمان رئيسيان وخمسة من المشاركين في النقاش من أفريقيا، والدول العربية، وآسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا الشرقية، بتنشيط المناقشة. وتناول جميع الخبراء السبعة جانبا محددًا من الموضوع في البيانات التي أدلوا بها.

تعافي بلدان الجنوب من جائحة كوفيد-19: التحديات والفرص في النصف الثاني من عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة - لمحة عامة على تحديات التعافي وفرصه، فضلا عن متطلبات التعافي القادر على الصمود والشامل للجميع، مع التركيز على الجوانب الجنسانية

- 31 - حدد المتكلم الرئيسي الأول وتيرة إيجابية للمناقشة، مشيرًا إلى أن الخطاب الرامي إلى بناء جسور التقاهم والأمل يأتي في الوقت المناسب تماما بالنظر إلى الوضع العالمي الراهن. ويظل التعاون فيما بين بلدان الجنوب مهماً كما كان دائما لأن الحريات السياسية في بلدان الجنوب في أعقاب الحرب العالمية الثانية لم تتجسد في تقدم اقتصادي منتظم. وأشار المتكلم إلى أن التنمية في جميع أنحاء الجنوب العالمي كانت متفاوتة، في ضوء تقدم بعض البلدان وتخلف بعضها الآخر، في حين تقاضت مشاكلها بسبب التحديات الجديدة، من قبيل تغير المناخ، وسرعة الابتكار التكنولوجي والنمو السكاني. ودعا المتكلم بلدان الجنوب إلى إقامة شراكات فيما بينها لأن هذه البلدان يمكنها، بالنظر إلى أنها تشترك في العديد من المشاكل المماثلة، تبادل الخبرات وبالتالي إيجاد حلول مشتركة تركز على معارفها التقليدية بالإضافة إلى الابتكار. ومن الأمثلة على الابتكارات التي يمكن مشاركتها في جميع أنحاء بلدان الجنوب ما يلي: (أ) تطبيق CoronaCheck، وهو أداة للتقييم الذاتي لكوفيد-19 استحدثتها جامعة الأغا خان في كراتشي، باكستان، لتسجيل المعلومات عن الأعراض وتقديم تقييم أولي؛ و (ب) مساكن منخفضة التكلفة، ومقاومة للزلازل، ومقاومة للفيضانات، وديمة الانبعاثات الكربونية صُممت في باكستان؛ و (ج) جهاز محمول لتخطيط رسم القلب لاستخدامه في المجتمعات الريفية. وبالنظر إلى العديد من الابتكارات الهامة الأخرى في جميع أنحاء بلدان الجنوب التي يمكن مشاركتها، خلص المتكلم إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في القرن الحادي والعشرين أكثر أهمية وإلحاحاً؛ غير أن هذا التعاون يتطلب العمل على تحسين الحوكمة وإقامة شراكات رئيسية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في بلدان الجنوب لحفز المعارف والحلول والتمويل، والعمل، في الوقت ذاته،

على كفاءة استيعاب الجميع. وينبغي عدم تهميش الموهوبين في بلدان الجنوب، ولا سيما النساء والفتيات، أو حرمانهم من الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والمهارات الجيدة التي تمكنهم من العيش حياة تراعي الكرامة الإنسانية.

32 - وناشد المتكلم الرئيسي الثاني اللجنة أن تعيد النظر في نُهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعافي من جائحة كوفيد-19 مع إيلاء اهتمام كبير للعديد من التحديات القديمة والجديدة المتعلقة بتعددية الأطراف، والحرب والإنفاق العسكري، والصحة، والاقتصاد، والديون، وتمويل التنمية، وتغير المناخ، والغذاء، من بين تحديات أخرى كثيرة. واستتكر المتكلم ما يلي: (أ) إضعاف مبدأ تعددية الأطراف للأمم المتحدة مؤخراً، مما يزيد من خطر الحرب والإبادة النووية؛ و (ب) معارضة بعض البلدان الغنية تقديم تنازل مؤقت عن حق الملكية الفكرية كانت البلدان النامية قد طلبته أثناء الجائحة؛ و (ج) إهمال تغير المناخ وآثاره، التي لا تزال تتسارع؛ و (د) عدم الوفاء بالوعد المتعلقة بالتمويل المناخي؛ و (هـ) قلة الأموال المتاحة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، في حين تواجه البلدان في المناطق المدارية مشاكل خطيرة، وحيث لا تتوافر أية أموال تُذكر لضحايا الخسائر والأضرار؛ و (و) الركود الاقتصادي الذي شهده معظم أنحاء العالم منذ الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008-2009 والحالة المتدهورة في أجزاء كثيرة من العالم التي انعكست في ارتفاع أسعار السلع الأساسية؛ و (ز) التيسير الكمي الذي جعل الاقتراض أسهل بكثير، مما تسبب في مشاكل ديون هائلة؛ و (ح) زيادة الإنفاق العام في معظم أنحاء العالم بسبب الجائحة وما ترتب عليه من دين عام تقاوم بسبب الزيادات الشديدة في أسعار الفائدة؛ و (ط) زيادة الاقتراض العام من المصارف التجارية بدلا من المصادر الرسمية للحكومات؛ و (ي) التضخم الناجم عن الاختلالات على صعيد العرض بسبب كوفيد-19 والحرب والجزءات؛ و (ك) الادعاءات بأن الفقر كان يتراجع قبل جائحة كوفيد-19 في حين أن البيانات المتعلقة بالجوع المستنقاة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) تشير إلى خلاف ذلك؛ و (ل) ارتفاع أسعار الأغذية وإهمال الأمراض الناجمة عن سوء التغذية أو الأمراض المتصلة بالأغذية؛ و (م) تزايد خطر الحرب وتصاعد الإنفاق العسكري على حساب رفاة الإنسان والإنفاق على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالحلول لهذه المشاكل، دعا المتكلم الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بدور أكبر في إعادة هيكلة الديون، كما دعا بلدان الشمال إلى تقديم مزيد من التمويل في مجال الطاقة المتجددة، والبلدان النامية إلى أن تكون داعية سلام غير منحازة تعمل على تجنب الحرب وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، لكفالة التعافي الميسور التكلفة من جائحة كوفيد-19.

منطقة آسيا والمحيط الهادئ: تدابير وإجراءات متضافرة في مجال السياسات اتخذتها الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لكفالة أن تحقق منطقتها التعافي الأخضر وأن تحقق الهدف المتمثل في التخلص نهائيا من انبعاثات غاز الكربون بحلول منتصف القرن

33 - أشارت المتحدثة إلى تايلند لتوضيح بعض التدابير والإجراءات في مجال السياسة العامة التي اتخذتها الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ نحو تحقيق خطة عام 2030 بالإضافة إلى تحقيق التعافي الأخضر والهدف المتمثل في التخلص نهائيا من انبعاثات غاز الكربون بحلول منتصف القرن. ففي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يعيش نصف السكان في بلدان تتفاوت فيها مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يمثل ما يقرب من نصف حجم انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي. وعلى هذا فإن تايلند تنظر إلى العمل المناخي الإقليمي المتضافر باعتباره عامل النجاح الرئيسي للتعافي

الأخضر. وأشارت المتحدثة إلى أن تايلند، بوصفها منسقة التعاون في مجال التنمية المستدامة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ملتزمة بإقامة شراكات أوثق مع الدول الأعضاء في الرابطة والجهات الشريكة في التنمية في تعزيز ما يسمى بمبادرة أوجه التكامل التي تركز على مجالات الأولوية "5 زائد 1"، وهي القضاء على الفقر، والبنية التحتية والاتصال الإلكتروني، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛ والاستهلاك والإنتاج المستدامان، والقدرة على الصمود، فضلا عن بناء القدرات. وقد أدرجت تايلند التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في سياساتها الوطنية المتعلقة بالتنمية وساعدت الجهات الشريكة من بلدان نامية أخرى في مجال العمل المناخي. وتؤكد الخطة الوطنية الثالثة عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تايلند (2023-2027) على حماية البيئة وإيجاد حلول طويلة الأجل لآثار تغير المناخ. وأدرج البلد خطة عام 2030 في استراتيجيته الوطنية العشرينية (2017-2036) وأنشأ اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة للدفعة بالتنفيذ. واعتمد أيضا نموذج الاقتصاد الأحيائي - الدائري - الأخضر لاستكمال فلسفة اقتصاد الاكتفاء باعتباره استراتيجية طويلة الأجل لتحقيق نمو أكثر توازنا وشمولية واستدامة.

أفريقيا: التأهب للصدمات والقدرة على مجابتهها - الممارسات الجيدة المؤثرة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ذات الصلة بإنتاج اللقاحات المضادة لكوفيد-19 وسائر الأوبئة في أفريقيا بينما تتجهز المنطقة لمواجهة الصدمات الحالية والمقبلة

34 - دافعت المتحدثة عن حق أفريقيا في فرص متكافئة للحصول على اللقاحات والأدوية الأساسية من خلال الشراكات الفعالة والعمل التعاوني في القارة. وكانت الحجة الرئيسية هي أن سكان أفريقيا اليوم يمثلون 17 في المائة من سكان العالم وأنه إذا ما استمر النمو بمعدلاته الحالية، فسيكون 25 في المائة من جميع سكان العالم - أي واحد من كل أربعة أشخاص على هذا الكوكب - أفارقة بحلول عام 2030، وفقا لما أشارت إليه التقديرات. وهذه الإحصاءات تبرر تطعيم الأطفال وتحسينهم بشكل منتظم حفاظًا على الصحة وحماية حياة منتجة يكون فيها متوسط العمر المتوقع معقولًا لهذا العدد المتزايد من السكان. ولاحظت المتحدثة أن سنوات العمر المصححة باحتساب مدد العجز (وهو مؤشر لمجموع السنوات الضائعة بسبب الوفاة المبكرة) لأفريقيا أعلى حاليًا بنسبة 34 في المائة من المتوسط العالمي. ومن أسباب هذه الحالة الشاذة هو أن أفريقيا تستخدم 30 في المائة من إجمالي إنتاج اللقاحات العالمي من حيث الحجم، ولكن في أواخر عام 2021 وفي عام 2022، لم تتمكن القارة من إنتاج سوى 1 في المائة من احتياجاتها الأساسية من اللقاحات. كما أن هناك ما لا يقل عن 20 مرضا معديا تصيب شعوب أفريقيا ولا توجد لقاحات لها متاحة أو قيد التطوير. وفيما يتعلق بالحلول، سلطت المتحدثة الضوء على العديد من التدابير التي يتخذها الأفارقة للحد من ضعفهم. وتشمل هذه التدابير ما يلي:

(أ) استراتيجية تصنيع اللقاح التي ينفذها الاتحاد الأفريقي والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، بما في ذلك إنشاء منظومة لدعم تأسيس قطاع مستدام للمستحضرات الصيدلانية. وتشمل الشراكة شراكات فيما بين بلدان الجنوب وشراكات عالمية مع كيانات رئيسية، من قبيل وكالات الأمم المتحدة، والعديد من الشراكات الأخرى بين القطاعين العام والخاص؛

(ب) برنامج مركز نقل تكنولوجيا الرنا المرسال (mRNA) التابع لمنظمة الصحة العالمية، الذي أطلق في حزيران/يونيه 2021 ويشرف عليه علماء ومهندسون في مجال المعالجة الحيوية في جنوب أفريقيا، بدعم من كبار العلماء من جميع أنحاء العالم؛

(ج) تحالف ذو رؤية للتصدي للجائحة في المستقبل وتوفير اللقاحات الأساسية، مع التركيز على عبء الأمراض في بلدان الجنوب. وهذه الشبكة، التي تضم مؤسسات تابعة للقطاع العام وأخرى للقطاع الخاص ومؤسسات مشتركة بين هذين القطاعين في العديد من بلدان الجنوب، تعمل على بناء نموذج مبتكر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ذي أهمية كبيرة في المستقبل.

35 - واختتمت المتحدثه كلمتها بالقول إن الجهات الشريكة في هذه الشبكة تحترم حقوق الملكية الفكرية، ولكن عندما تعطى الأولوية لهذه الحقوق على حساب الحق في الحياة، فإن العالم يحتاج إلى وقفة للتفكير.

الدول العربية: أمثلة على الطريقة التي نُفِّدَ بها التعاون المالي فيما بين بلدان الجنوب في منطقة الدول العربية لتمكين البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، من التعافي من الجائحة والبناء من أجل المستقبل بشكل أفضل

36 - سلط المتحدث الضوء على سياسات وإجراءات البنك الإسلامي للتنمية كأمثلة على الطريقة التي يمكن بها للتعاون المالي فيما بين بلدان الجنوب، في منطقة الدول العربية، أن يمكن البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، من التعافي من جائحة كوفيد-19 والبناء من أجل المستقبل بشكل أفضل. واستخدم البنك الإسلامي للتنمية عدة طرق للوقوف إلى جانب دوله الأعضاء بعد تفشي الجائحة. أولاً، من خلال برنامج استراتيجي للتأهب والاستجابة بقيمة 4,3 بلايين دولار ومسارته الثلاثة (استجابة واستعادة وبدء من جديد)، يدعم البنك نظم الرعاية الصحية للاستجابة للجائحة الحالية والأزمات في المستقبل. وثانياً، يساعد الأكثر ضعفاً من بين بلدانه الأعضاء من خلال توفير الموارد للقطاعات الأكثر تضرراً، مما يمكنها من تحمل الآثار السلبية للجائحة. وثالثاً، يقدم الدعم لتطوير اللقاحات وتصنيعها وشراؤها وتسليمها للبلدان المستفيدة كغالبية أن يكون سكانها مشمولين بالحماية ومستعدين للبناء من أجل المستقبل بشكل أفضل بعد انتهاء كوفيد-19. وفي جميع هذه الإجراءات، اضطلع البنك الإسلامي للتنمية بدور حفاز وعزز التضامن التعاوني فيما بين بلدانه الأعضاء من خلال آليته للتعاون فيما بين بلدان الجنوب المعروفة باسم "آلية تبادل المعارف والخبرات"، التي يستخدمها لتيسير تبادل المعارف والخبرات والموارد فيما بين بلدانه الأعضاء.

37 - وأشار المتحدث إلى أن منطقة الدول العربية لديها الكثير من المؤسسات والصناديق المالية ذات الأهمية البالغة لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعديد من أقل البلدان نمواً. ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك مجموعة التنسيق العربية، وهي تحالف استراتيجي يساعد البلدان النامية في بلوغ أهدافها الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية. وتتألف المجموعة من 10 مؤسسات عربية للتمويل الإنمائي هي: صندوق أبو ظبي للتنمية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الخليج العربي للتنمية، وصندوق النقد العربي، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وصندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط، وصندوق قطر للتنمية، والصندوق السعودي الإنمائي. وخلال جائحة كوفيد-19، أطلقت المجموعة مبادرة بقيمة 10 بلايين دولار باستخدام أدوات التمويل، من قبيل المنح، والقروض بشروط ميسرة، والدعم التقني، وخطوط التمويل، وتمويل التجارة، وتأمين الاستثمار، وبناء القدرات للقطاعين العام والخاص. وتشمل الخطة التمويلية توفير اللوازم الطبية ومعدات الوقاية، فضلاً عن المساعدة المالية للقطاعات الاستراتيجية الأخرى، بما في ذلك الزراعة، والأمن الغذائي، والطاقة، والتعليم، والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ومؤخراً، استجابت المجموعة بسرعة لأزمة الأمن الغذائي فقدمت خطة تمويلية أخرى بقيمة 10 بلايين

دولار، باعتبارها استجابة فورية وطويلة الأجل لحالات النقص الغذائي في جميع أنحاء العالم. وخلال الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في مصر في عام 2022، أعلنت المجموعة، بقيادة البنك الإسلامي للتنمية، عن خطة تمويلية بقيمة 24 بليون دولار لدعم أنشطة العمل المناخي في بلدانها الأعضاء على مدار ثماني سنوات.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتعزيز الآليات المؤسسية لإدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المنطقة وقياس جودة وأثر برامجها المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

38 - سلط المتحدث الضوء على تجربة المكسيك والوكالة المكسيكية للتعاون الدولي من أجل التنمية لتوضيح بعض التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء في المنطقة تعزيزاً للآليات المؤسسية المعنية بإدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وقياس جودة وفعالية برامجها المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبخصوص دور المؤسسات، أشار المتحدث إلى أن الوكالة مكلفة بتنسيق التعاون الدولي للمكسيك لتعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وعدم المساواة. ففي عام 2022، نفذت الوكالة 198 مشروعاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب و 11 مشروعاً للتعاون الثلاثي على الصعيدين الثنائي والإقليمي في المجالات ذات الاهتمام المشترك، من قبيل إيجاد حلول زراعية وغذائية، والتنمية المحلية، والصحة، والنقل البحري، وإدارة مخاطر الكوارث، والبيئة. ويشكل التعاون الثلاثي أداة لتعزيز إدماج تحالفات الجهات المتعددة صاحبة المصلحة في الجهود الإنمائية. وقد عرست المكسيك ثقافة مؤسسية تتمثل في تقييم التعاون الدولي من أجل التنمية وأحرزت تقدماً في نشر حصائل ونتائج وآثار المشاريع التي استثمرت فيها من خلال تطبيق مجموعة أدوات لتقييم التعاون التقني والعلمي لبرامجها في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وفيما يتعلق بالدروس البارزة المستفادة من الجائحة، ذكر المتحدث أن المكسيك من الرواد الإقليميين في مجال علوم الحياة وأن التحالف الاستراتيجي الذي أقيم مع الهند خلال الوباء أسفر عن تعاون علمي وتكنولوجي غير مسبوق بشأن المسائل الصحية، مما أفضى إلى توقيع اتفاق بين الكيانات الصيدلانية في كلا البلدين لنقل التكنولوجيا الهندية في مجال البحوث المتعلقة بأدوية الأورام واللقاحات وتطويرها وإنتاجها وتوزيعها في المكسيك.

39 - وفيما يتعلق بقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كان الرأي التوافقي الذي انبثق عن المناقشات في عام 2022 بين الجهات الشريكة، بما في ذلك المكسيك والبرازيل وكولومبيا وكوبا، في إطار المؤشر 17-3 من الأهداف، هو أن قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب فرصة لا تقدر بثمن لتسليط الضوء على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على تحقيق خطة عام 2030. ففي عام 2020، حددت المكسيك مقدار المبلغ المستثمر في عرضها للتعاون الدولي من أجل التنمية - 192,25 مليون دولار - بعد أن حددت مقدار مبلغ التعاون التقني للمنح التي تقدمها للبلدان الشريكة، بالإضافة إلى تعاونها من خلال النظام المتعدد الأطراف، والاستثمار في البرامج الاجتماعية لأمريكا الوسطى، والمساعدات الإنسانية، والمنح الدراسية للأجانب في المكسيك، وعمليات حفظ السلام التي شاركت فيها المكسيك. وهذا التحديد الكمي يتيح للبلد فرصة فريدة لإظهار مستوى مساهماته وبيان الجهود التي بذلها لتحقيق تنمية مستدامة وعادلة ومنصفة. ولذلك فقد حث المتحدث الجهات الأخرى على إجراء القياسات نفسها.

أوروبا الشرقية ووسط آسيا والقوقاز: الأخذ بالرقمنة لتعجيل التعافي من الجائحة والتعاون من أجل التميز في الخدمة العامة

40 - ركز المتحدث على الرقمنة في مجال توفير الخدمات العامة، فذكر أن الواقع المتمثل في الترابط والتكافل الذي يشهده العالم اليوم، بما ينطوي عليه من تحديات معقدة عديدة، يتطلب من الحكومات أن تستجيب بسرعة وفعالية لتوقعات مواطنيها. وتدعو هذه الاستجابة إلى النظر في الممارسات الجيدة والابتكارات في بلدان أخرى. ونظرا لأن الترابط وشبكات التواصل الاجتماعي يزيدان من وعي المواطنين بالطريقة المستخدمة لمعالجة مختلف المسائل في بلدان أخرى، فإن الحكومات تواجه تحديا يتمثل في كفاءة استفادة مواطنيها من الابتكارات في بقية أرجاء العالم. وفي هذا السياق، يؤدي التعاون دورا بالغ الأهمية على الصعيدين الوطني والدولي لتقادي الازدواجية، وأصبح دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أكثر بروزا إلى جانب حاجة الحكومات إلى تعزيز الانفتاح والشراكة في الإدارة العامة. وقد زاد هذا التحول من أهمية المنصات المتعددة الأطراف، من قبيل مركز أستانا للخدمة المدنية. فهذا المركز يمثل نموذجا لمنصات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تجمع ما بين أشكال التعاون التقليدية والمبتكرة. ويعزز نجاحه في إقامة تحالفات إلى ما يلي: (أ) جدول أعماله المرن القائم على الطلب بحد أدنى من الروتين الحكومي، المتسم بتكامل متناغم بين النظرية والتطبيق؛ و (ب) سرعته في تحديد الاتجاهات الناشئة؛ و (ج) توقعاته الدقيقة في مجال بناء القدرات والبحوث؛ و (د) نظره في الأولويات التي تحددها الجهات العملية فيما يتعلق بالإصلاحات الحكومية الخاصة بكل منها.

41 - وبفضل التعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تمكن المركز من إطلاق ثلاثة تحالفات للممارسين من تسعة بلدان بالإضافة إلى العديد من المنظمات الدولية، تركز على توفير الخدمات العامة في الحكومة الإلكترونية والتحول في القطاع الحكومي. وتدعم المنصة الرقمية للمركز الحكومات للتعلم من بعضها من خلال جمع ونشر ممارساتها الجاهزة للاستخدام وحلولها المبتكرة في توفير الخدمات العامة لمواجهة التحديات التي تفرضها الجائحة. وقد أثارت الممارسات المبتكرة المشتركة اهتماما كبيرا وهي متاحة على الموقع الشبكي للمركز. وعمل المركز بشكل وثيق مع جمهورية كوريا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تدريب موظفي الخدمة المدنية المسؤولين عن الرقمنة في مختلف البلدان. ويمكن للبلدان المشاركة استخلاص الدروس من الممارسات الجيدة والحلول المبتكرة لجمهورية كوريا بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي وتقنية سلسلة الكتل. وينبغي دمج هذه التطبيقات الرقمية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى استراتيجيات لتعزيز الشراكات والتناسك الاجتماعي لسد الفجوات الرقمية.

مناقشة عامة

42 - في المناقشة التي تلت ذلك، اتفق ثلاثة مجيبين مع الكثير مما ذكره المتكلمان الرئيسيان والمشاركون الخمسة في حلقة النقاش، ولكنهم أضافوا أيضا بعض الأفكار المتعمقة من لديهم. فقد دعت المجيبة الأولى إلى مزيد من التضامن لمعالجة أوجه عدم المساواة، والفقر، والجوع وغيرها من التحديات بسبب تراجع أداء البلدان على دليل التنمية البشرية في عامي 2021 و 2022 بعد 30 عاما من التقدم المتواصل. ومن ثم فإن العالم يحتاج إلى زيادة التمويل المخصص للتنمية المستدامة لتحقيق الأهداف الإنمائية من خلال التضامن لكفالة الرفاه للجميع. ونظرا لأن القطاعات التي تعتمد بشكل كثيف على

المعرفة ظلت قوية طوال فترة الجائحة، فمن الضروري سد الفجوة الرقمية المتسعة تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة. وهناك أيضاً حاجة إلى الاستفادة من الابتكارات ومن الشباب في بلدان الجنوب، فضلاً عن التكنولوجيا وسائر الحلول المحلية، باعتبارهم جزءاً بالغ الأهمية من الحلول الأساسية لعصر جديد من التعاون الإنمائي الدولي للتعبيل بالتعافي من الجائحة وتحقيق الأهداف. ومن الضروري أيضاً الاستفادة من أفضل المواهب والخبرات لجعل العالم مستداماً وعادلاً وشاملاً فعلاً.

43 - ولاحظت المجيبة الثانية أن منظومة الأمم المتحدة عملت، بالإضافة إلى تيسير وحفز وتعجيل مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المصممة وطنياً، باعتبارها أداة لبناء الشراكات وداعية إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ووسيلة للمعارف تقدم الحلول والتوجيه للأفرقة القطرية والإقليمية. ويستعد نظام المنسقين المقيمين الذي جرى تنسيطه حديثاً لدعم الدول الأعضاء عن طريق إدماج أبعاد التعاون فيما بين بلدان الجنوب في السياسات والتوجيهات المخصصة للأفرقة القطرية والمنسقين المقيمين حتى يتمكنوا بدورهم من إضافة هذه الأبعاد إلى وثائق البرمجة والتحليل على الصعيد القطري، بما في ذلك التحليل القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

44 - وبخصوص الشواغل المتعلقة بارتفاع مستويات الدين العام التي أعرب عنها المشاركون في حلقة النقاش والوفود، أشار المجيب الثالث إلى أن مشهد جهات الإقراض أصبح أكثر تنوعاً في السنوات الأخيرة ويشمل الآن الاقتصادات الناشئة؛ وبالتالي، اضطلع التعاون فيما بين بلدان الجنوب بدور بالغ الأهمية في استراتيجية الديون. وفي هذا السياق، اضطلعت المنظمات المتعددة الأطراف بدور هام جداً في التشجيع على الثقة والتعاون فيما بين الأعضاء وفي المساعدة على التقليل إلى أدنى حد من التجزؤ، إذ إن الخاسر الأكبر بسبب التجزؤ هي البلدان النامية التي استفادت كثيراً من العولمة.

45 - واتفقت أيضاً معظم الوفود التي تحدثت في نهاية المناقشة المواضيعية على العديد من النقاط التي أثارها المتكلمون الرئيسيون والمشاركون في حلقة المناقشة والمجيبون بشأن مسائل من قبيل تأكيد تعددية الأطراف وزيادة أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والرقمنة، والآثار السلبية المفرطة للجائحة وغيرها من الأزمات على البلدان النامية. وسلط آخر المتكلمين الضوء على مبادراتهم المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعوا إلى تعزيز آليات التعاون، والنهوض بالمنافع العامة، وكفالة تكافؤ الجنسين، وتبادل الممارسات الجيدة، وتوطيد آليات التمويل القائمة على التضامن. وتشمل المقترحات المحددة تطبيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب لدعم مبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ، الأمر الذي يمكن أن يحرر الموارد المالية حتى تتمكن الحكومات من تحسين قدرتها الوطنية على الصمود دون التخلي عن أولويات التنمية الأخرى. وفيما يتعلق بالممارسات المبتكرة في مجال التنمية، أشاد أحد الوفود ببرنامجه عمله للتحويل الاقتصادي المتجه من القاعدة إلى القمة، الذي يدعم الإنتاج بدلاً من الاستهلاك من خلال توفير عوامل الإنتاج الزراعي والقروض غير المضمونة عبر الإنترنت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق صندوقه للإقراض الفوري (hustler fund). ودعا وفد آخر إلى زيادة التعاون في مجالات التجارة، والعلم، والتكنولوجيا، وتمويل التنمية داخل المناطق وفيما بينها. وشدد وفد آخر على أهمية التعاون الثلاثي في إدارة الشراكات تجنباً للعمل بعقلية متفوقة وأبلغ اللجنة بأن قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب شرط قانوني في بعض البلدان.

الفصل الرابع

تقرير الفريق العامل

- 46 - نظرت اللجنة في البند 6 من جدول الأعمال في جلستها الخامسة المعقودة في 2 حزيران/يونيه 2023.
- 47 - عرض تقرير الفريق العامل زيغرين مانيراتانغا (بوروندي)، الذي عمل رئيساً ومقرراً للفريق العامل بدلا من جوزلين كويشاكوا، إحدى نواب رئيس اللجنة.
- 48 - واعتمدت اللجنة تقرير الفريق العامل.
- 49 - وعقب اعتماد تقرير الفريق العامل، طلب ديمتري س. تششوماكوف (الاتحاد الروسي) الكلمة وقال إن وفد بلده مضطر للنأي بنفسه عن مضمون الفقرتين 14 و 15 المتعلقة بالأحداث في أوكرانيا من ديباجة مقرر اللجنة 1/21، الذي أحاط فيه علما بتقريبي الأمين العام ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الفصل الخامس

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجنة

- 50 - نظرت اللجنة في البند 7 من جدول الأعمال في جلستها الخامسة المعقودة في 2 حزيران/يونيه 2023.
- 51 - وأقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والعشرين (انظر الفصل الأول، المقرر 2/21) وأذنت لرئيسها في المقرر نفسه بأن يتشاور مع ممثلي الدول الأعضاء بشأن المناقشة المواضيعية للدورة الثانية والعشرين وبأن يبلغ الدول الأعضاء قبل انعقاد الدورة الثانية والعشرين بالقرار المتخذ بناء على تلك المشاورات لتمكين الوفود من اتخاذ الإجراءات التحضيرية المناسبة.

الفصل السادس

مسائل أخرى

52 - لم تنتظر اللجنة في أية مسائل في إطار البند 8 من جدول الأعمال في جلستها الخامسة المعقودة في 2 حزيران/يونيه.

الفصل السابع

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الحادية والعشرين

- 53 - نظرت اللجنة في البند 9 من جدول الأعمال في جلستها الخامسة المعقودة في 2 حزيران/يونيه 2023.
- 54 - وعرضت المقررة، كيريتا وايت (بربادوس)، مشروع تقرير اللجنة.
- 55 - واعتمدت اللجنة مشروع التقرير وعهدت إلى المقررة بمهمة إنجازه.

الفصل الثامن

اختتام الدورة

- 56 - في الجلسة 55، المعقودة في 2 حزيران/يونيه، أدلت المديرية المعانة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببيان ختامي.
- 57 - وفي الجلسة نفسها، أدلى أيضا ببيان ختامي كل من رئيس اللجنة ومديرة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الفصل التاسع

مسائل تنظيمية

ألف - تاريخ الدورة ومكان انعقادها

58 - عقدت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب دورتها الحادية والعشرين في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 30 أيار/مايو إلى 2 حزيران/يونيه 2023. وعقدت اللجنة خمس جلسات. وعقدت أيضا اجتماعا تنظيميا في 1 أيار/مايو 2023.

59 - وترد في التقارير المقدّمة من اللجنة إلى الجمعية العامة معلومات عن إنشاء اللجنة، وخلفتها، وتاريخها، والتسلسل الزمني لأنشطتها، والتقارير المقدمة عن أعمال دوراتها السابقة⁽¹⁾.

60 - ووفقا للفقرة 3 من قرار الجمعية العامة 202/35 دعا مدير البرنامج الإنمائي إلى عقد الدورة في إطار الترتيبات الإجرائية المعتادة.

باء - الحضور

61 - حضر الدورة الحادية والعشرين للجنة ممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الدول المشاركة في البرنامج الإنمائي. كما حضر الدورة ممثلون عن هيئات الأمم المتحدة وصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وعن المنظمات الحكومية الدولية، إلى جانب أفراد وُجّهت إليهم الدعوة للمشاركة بصفة متكلمين. وترد في المرفق الأول لهذا التقرير قائمة بأسماء الحاضرين في الدورة.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

62 - انتخبت اللجنة أعضاء مكتبها بالتزكية، على النحو التالي:

الرئيس:

بيتر موهان مايثري بيريس (سري لانكا)

نواب الرئيس:

ديمتري س. تشوماكوف (الاتحاد الروسي)

دييغو أنطونينو سيمينو (إيطاليا)

جوزلين كويشاك (بوروندي)

المقررة:

كيريتا وايت (بربادوس)

(1) A/35/39، و A/35/39/Corr.1، و A/36/39، و A/38/39، و A/40/39، و A/42/39، و A/44/39، و A/46/39، و A/48/39، و A/50/39، و A/52/39، و A/54/39، و A/56/39، و A/58/39، و A/60/39، و A/62/39، و A/65/39، و A/67/39، و A/69/39، و A/71/39، و A/76/39.

63 - وأقرت اللجنة توصية الرئيس بأن يتولى الممثل الدائم لبوروندي، زيفيرين مانيراتانغا، رئاسة الفريق العامل. واثق فيما بعد على أن يؤدي رئيس الفريق أيضا مهام مقرر الفريق العامل.

دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

64 - عقدت اللجنة اجتماعها التنظيمي في نيويورك في 1 أيار/مايو 2023 لانتخاب أعضاء مكتب الدورة الحادية والعشرين وإقرار جدول الأعمال المؤقت وبرنامج العمل.

65 - وأقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت المشروح (SSC/21/L.2/Rev.1) وتنظيم أعمال دورتها الحادية والعشرين (SSC/21/L.3/Rev.1). وجرت مناقشة عامة بشأن البنود 2 و 3 و 4 في جلسة عامة عُقدت يومي 30 و 31 أيار/مايو 2023. وجرت مناقشة مواضيعية، في إطار البند 6 من جدول الأعمال، بعد ظهر يوم 31 أيار/مايو. وأسندت إلى الفريق العامل، الذي من المقرر أن يبدأ أعماله في 1 حزيران/يونيه، مهمة النظر في بنود جدول الأعمال 2 و 3 و 4 و 5 و 7 لإجراء مناقشة موضوعية وكُلّف بتقديم توصيات إلى اللجنة. وترد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الحادية والعشرين.

المرفق الأول

قائمة المشاركين في الدورة الحادية والعشرين للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الدول المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، إريتريا، إسبانيا، إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بنغلاديش، بنما، بوتسوانا، بروندي، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، تايلند، تركيا، تيمور - ليشتي، الجزائر، جزر البهاما، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، سريلانكا، السلفادور، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، الصين، طاجيكستان، العراق، غانا، غواتيمالا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، كينيا، ليبيريا، ليبيا، ليسوتو، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريتانيا، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، هايتي، الهند، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المنظمات الحكومية الدولية التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها ولديها مكاتب دائمة في مقر الأمم المتحدة

الاتحاد الأوروبي

الشركاء في السكان والتنمية

المنظمات الحكومية الدولية التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها ولكن ليس لديها مكاتب دائمة في مقر الأمم المتحدة

البنك الإسلامي للتنمية

هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات ذات الصلة

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

صندوق الأمم المتحدة للسكان

برنامج الأغذية العالمي

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

منظمة التجارة العالمية

الوكالات المتخصصة

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
منظمة العمل الدولية
صندوق النقد الدولي
الاتحاد الدولي للاتصالات
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

الأمانة العامة للأمم المتحدة والوحدات الأخرى

إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام
مكتب التنسيق الإنمائي
مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

الدول غير الأعضاء التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها
ولديها بعثات مراقبة دائمة في مقر الأمم المتحدة

الكرسي الرسولي
دولة فلسطين

الأفراد الذين وُجِّهت إليهم دعوة للمشاركة بصفة متكلمين رئيسيين و/أو مشاركين في حلقات النقاش
أو مجيبين!

فاروخ أميل، رئيس منظمة الملكية الفكرية في باكستان، وزارة الاقتصاد
جومو كوامي سوندارام، زميل زائر من مبادرة الحوار بشأن السياسات، جامعة كولومبيا، وأستاذ مساعد،
الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا

أوريرات تشاريونتوه، المدير العام لوكالة التعاون الدولي التايلندية

بيترو تيريلانش، الرئيس التنفيذي لشركة Afrigen Biologics and Vaccines

السيد عامر بوكفيتش، المدير العام للممارسات العالمية والشراكات، البنك الإسلامي للتنمية
رودريغو هرنانديز أراوز، مدير التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتحالف المحيط الهادئ، الوكالة المكسيكية
للتعاون الدولي من أجل التنمية

عليخان بايمينوف، رئيس اللجنة الدائمة، مركز أستانا للخدمة المدنية، كازاخستان

أنو بيلتولا، مديرة الوحدة الإحصائية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

روبرت بول، الممثل الخاص لدى الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي

روزميري كالاابوراكال، نائبة مدير مكتب التنسيق الإنمائي، الأمم المتحدة

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها الحادية والعشرين

جدول الأعمال المشروح المؤقت وقائمة الوثائق (SSC/21/L.2/Rev.1)

مذكرة من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال (SSC/21/L.3/Rev.1)

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بونينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة بونينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (SSC/21/1)

تقرير الأمين العام عن التدابير التي اتخذتها مؤسسات الأمم المتحدة لتنفيذ المقرر 1/20 الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتعزيز التضامن الإنساني والتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جنوب الكرة الأرضية وخارجه (SSC/21/2).

170723 130723 23-11850 (A)

